الفصل الثالث

التغلغل الأوروبي في القارة الأفريقية

أولا : دوافع الغزو الأوروبي للقارة الأفريقية.

ثانيا : الغزو والصراع داخل القارة.

ثالثا : أفريقيا قبيل الحرب العالمية الأولى.

رابعا : أفريقيا والحرب العالمية الأولى.

خامسا : أسباب هيمنة أوروبا على القارة الأوروبي.

سادسا : نمو المصالح الأمريكية في القارة الأفريقية.

سابعا : عوامل يقظة القومية الأفريقية.

ثامنا : الرق في أفريقيا.

obeikandl.com

التغلغل الأوروبي في القارة الأفريقية

أولاً- دوافع الغزو الأوروبي للقارة الأفريقية :

لقد تعرفت أوروبا على شمال أفريقيا منذ مدة طويلة من خلال العلاقات التجارية، فكان للمدن الإيطالية قناصلها في غالبية دول شمال أفريقيا من اجل حماية مصالحها، وكان من أهم غايات الأوروبيين حرصهم على وصول منتجات أواسط أفريقيا بحرية إلى موانئ البحر المتوسط، لهذا كان اهتمامهم منصباً لضمان حماية مصالحهم التجارية،لان وضعهم آنذاك لا يسمح لهم بتحدي الدول العربية المسيطرة على طرق التجارة[1].

على الرغم من أن الاستعمار الأوروبي لقارة أفريقيا ابتدأ منذ القرن الخامس عشر الميلادي لكن ليس لديه الدوافع الأساسية لغزو دواخل القارة حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ويمكننا القول بأن الحقبة الزمنية الممتدة من القرن الخامس عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر، لم يكن التواجد الأوروبي في هذه القارة يتجاوز حدود التعامل مع مراكز ساحلية أو الاستقرار في بعض الجزر القريبة من الساحل. إلا أن الظروف الدولية بعد نهاية القرن الثامن عشر قد تغيرت ودفعت المستعمرين إلى التوغل في دواخل القارة، وكاد ذلك يؤدي إلى اصطدام دموي بين الدول الأوروبية، مما دفع بعض ساستها للتفكير في إيجاد أسس تتحرك في إطارها هذه الدول أثناء عملها لمد نفوذها والتوسع على مناطق جديدة في القارة الأفريقية. لكن الأمر كله كان يصب في تمزيق القارة.

وهنا لابد من التعرض إلى العديد من الدوافع التي دفعت الأوروبيين لغزو القارة الأفريقية، وسنحاول هنا إيجاز تلك الدوافع، قدر الإمكان، ومن أبرزها :

الدافع الديني :

كانت بداية الصراع الديني واضحة منذ عام ١٤٩٢، عندما تم إخراج لعرب نهائيا من شبه جزيرة ايبريا، بسبب عودة الإمارات المسيحية وسيطرتها على البلاد بصورة

نهائية، بل والأكثر من ذلك توجهت القوات الأسبانية والبرتغالية إلى السواحل الأفريقية، وتم فرض احتلالها على سبته ومليله، ومن ثم تابعت القوات البرتغالية فرض سيطرتها على شرايين الملاحة في السواحل الغربية والشرقية للقارة، للقضاء على مصدر قوة الدولة الإسلامية(٢).

واستخدام رجال الدين المسيحيين، في الإرساليات التبشيرية ، كوسيلة مهمة للدخول إلى شعوب القارة الأفريقية، حيث تم تدريب هؤلاء الرجال على القيام بدورهم الديني والعمل على إفهام الأفارقة بأن مهمتهم تنحصر في تعليم أطفالهم وتدريبهم على بعض الصناعات والعمل الزراعي والوقاية من الأمراض. والدليل على ان الدافع الديني وراء الحركات الاستعمارية المبكرة، هو مباركة البابوية لهذه الحركات، وقيامها بدور الوسيط لحل النزاع بين الأسبان والبرتغال عام ١٤٩٣ بمقتضى المرسوم البابوي إنتركاكتيا، حيث حققت أسبانيا بموجبه السيطرة على جميع الجزر والأراضي القارية في اتجاه الغرب والجنوب بداية من "خط وهمي يبدأ من القطب الشمالي .. إلى القطب الجنوبي – على مسافة مائة فرسخ في اتجاه الغرب والجنوب من جزر أزورس والرأس الأخضر". إلا أن البرتغال لم يرق لها هذا التقسيم فعقدت مفاوضات جديدة بين الطرفين انتهت بعقد معاهدة توردیسلاس في السابع من يونيه عام ١٤٩٤(٣)، والتي بموجبها تم تقسيم العالم خارج أوروبا بين الأسبان والبرتغال، فكان من نصيب الأسبان الأمريكتين ما عدا البرازيل لأنها وأفريقيا أصبحتا من ممتلكات البرتغال(٤). وأكد البابا يوليوس الثاني هذه المعاهدة بموجب المرسوم البابوي، المسمى مرسوم كاكوك المؤرخ في ٢٤ من يناير ١٥٠٦ ، وعبرت البرتغال عن ارتياحها لهذا التأكيد .

الدافع التجاري :

لم يكن أحد يشك جديا في الأساس الاقتصادي للتوسع الإمبريالي، وخير ممثل لهذا الرأي أو النظرية هو جون أتكنسون هوبسون، الذي قال ان زيادة الإنتاج وفائض

رأس المال ونقص الاستهلاك في الدول الصناعية هو الذي دفعها إلى استثمار جزء كبير من مواردها الاقتصادية خارج منطقة سيطرتها السياسية الراهنة، وإلى تشجيع سياسة تقوم على التوسع من أجل استيعاب مناطق جديدة، على الرغم من عدم إهماله للدوافع غير الاقتصادية[٥].

ومعروف لدى المهتمين أن أحد أهم أسباب حركة الاستكشافات هو الوصول إلى الهند لغرض التجارة والحصول على البضائع الهندية المرغوبة في أوروبا والتي تمتاز بارتفاع أثمانها ، مثل العطور والبهار والذهب والصمغ والعاج وغيرها، وكان البرتغاليون أول من أسس المراكز التجارية والحصون العسكرية في سواحل غرب القارة الأفريقية وشرقها للغرض الذي ذكرناه ، لذلك عدّوا أول المحتكرين للتجارة ولفترة طويلة قبل أن ينافسهم فيها الهولنديون والفرنسيون والإنكليز ، حتى نهاية القرن السادس عشر . لكن بعد هذا التاريخ تحول الأمر، وأصبح بيع الإنسان وشراؤه وهو ما عرف (بتجارة الرقيق) هو السلعة المتداولة في التجارة وعدّ البرتغاليون مؤسسو تجارة الرقيق في التاريخ العالمي الحديث[٦].

ومن هنا بدأ الاستعمار والاسترقاق الحقيقي لبني البشر في القارة الأفريقية، وتنوعت وسائل الحصول على الرقيق، وبكل الأحوال كان الأوروبي لا يخاطر بالتوغل في داخل القارة، فظل مكتفيا بالبقاء في المراكز التي بناها له على الساحل لاستلام الرقيق من قبل الوسطاء الأفارقة، وبعدها يتم شحنهم إلى مناطق الطلب عليهم في العالم الجديد. ولتزايد الحاجة إلى الرقيق تخصصت شركات عدة لاحتكار هذه التجارة، وفقدت هذه القارة أعداداً كبيرة من خيرة شبابها، فبلغ عدد الذين بيعوا في المستعمرات البريطانية في أمريكا مثلاً بين الأعوام ١٦٨٠و١٧٨٦ حوالي مليون ونصف المليون نسمة، وقدر عدد من وصل منهم إلى المستعمرات الأوروبية جميعها في قرن واحد بأربعين مليون نسمة،في حين يقدر البعض هذا العدد بما لا يقل عن مائة مليون نسمة[٧].

استمرت حملات الرق المنتظمة من قبل الأوروبيين تدر أرباحا وفيرة على تجارها حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حين بدأت صيحات الضمير الإنسان- وليس الحكومي- تنادي بوجوب وضع حد لهذه التجارة، في الوقت الذي نجد فيه وقاحة وزير المستعمرات البريطاني حينما ردّ على المنادين بالحد من هذه التجارة قائلا:"إننا لا نسمح بأي حال بعرقلة هذا النشاط الذي ثبت انه عظيم الفائدة لشعبنا ". مع وقاحة هذا الموقف ،منذ أواخر القرن الثامن عشر، أخذت تظهر حركات مضادة لتجارة الرقيق من قبل العديد من الجماعات الإنسانية ومن بعض رجال الدين، وقد توجت هذه الجهود بصدور القوانين التي تمنع هذه التجارة وتفرض عقوبات على من يمارسها. وطبيعيا، لم يتم الأمر هذا في جميع الدول الأوروبية في وقت واحد وبشكل واحد، بل اخذ الأمر بالتدريج حيث بدأ أولاً بتحريم التعامل التجاري في الرقيق، ثم إلى صدور القوانين التي تدعو إلى تحرير الرقيق السابق.

تألفت في بريطانيا جمعية مكافحة الرق عام ١٧٨٣، وفي العام ١٨٠٣ تم إلغاء تجارة الرق نهائيا فيها، وفي الولايات المتحدة صدر القانون عام ١٨٠٧، وفي هولندا عام ١٨١٤، والبرتغال عام ١٨١٥، أما في فرنسا فقد صدر قانون تحريم الرق عام ١٨٦٤ [٨]. وترتب على هذه الدعوة التي عمت أوروبا وأمريكا تحرير عدد كبير من العبيد الموجودين خارج القارة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، وأبدى عدد كبير من المحررين رغبتهم بالعودة إلى القارة الأفريقية حيث موطن الأجداد، فتم اختيار ليبريا أرضا للزنوج العائدين من أمريكا وسيراليون أرضا للزنوج العائدين من بريطانيا.

الدوافع الاستراتيجية :

لقد كان الوضع السياسي والعسكري ومطامع الدول الأوروبية سببا في التوجه إلى القارة الأفريقية والتسابق لاحتلال سواحل واسعة منها، فالصراع الطويل بين فرنسا وبريطانيا وأطماعهما في التهام الدولة العثمانية وتقسيمها لم يؤخر اندفاع فرنسا في

احتلال الجزائر عام ١٨٣٠، على الرغم من الحجج الواهية التي ادعتها قبل غزوها. حيث إن سواحل الجزائر تواجه الساحل الفرنسي على البحر المتوسط، وبريطانيا عدوها اللدودة التي كان لها النفوذ في شرق البحر المتوسط في مصر والدولة العثمانية. وهذا بكل تأكيد ينطبق على أماكن أخرى[٩].

دوافع نابعة من أحوال الدول الأوروبية :

من تتبع أحوال الدول الأوروبية التي استعمرت القارة، نستطيع أن نرصد ظواهر داخلية عديدة منها مثلا، ظهور شهوة حب العظمة والغرور وحب القوة وصناعتها، والتي أدت إلى التنافس الشديد بين دول أوروبا، هذه عوامل نفسية كانت قد دفعت الدول الأوروبية للتسابق فيما بينها من أجل بناء الأمجاد على حساب غيرها من الشعوب، فكانت أفريقيا بالطبع القارة المعروفة حديثا والبطن الرخوة لكي يدخلوها[١٠]. فكانت فرنسا تسعى إلى تعويض خسارتها الأوروبية في الحصول على أراض جديدة فيما وراء البحار، وبريطانيا أرادت التغلب على عزلتها الأوروبية بتوسيع الإمبراطورية واعلاء مجدها ، فضلا عن الهيبة الدولية التي كانوا يأملونها من وراء ذلك. ولا بد من الاهتمام بالرأي الاستعماري الجديد الذي يقلل من أهمية العامل الاقتصادي كعامل لإثارة التنافس والتقسيم بين دول أوروبا الصناعية لان الرأي هذا يرى أن "المقاومة الأفريقية للنفوذ الأوروبي المتزايد هي التي عجلت في واقع الأمر بالغزو الفعلي، مثلما أدى التنافس التجاري المتزايد بين الدول الصناعية إلى التقسيم"[١١].هذا مضافا اليه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في القارة، كل هذه العوامل مجتمعة جعلتهم ينقضون على القارة البكر.

دور الثورة الصناعية في أوروبا :

الظاهرة الجديدة هي قيام الثورة الصناعية في أوروبا والتي أدت إلى تكديس كم هائل من الإنتاج، فدفعتهم للبحث عن أسواق جديدة للتصريف، والبحث عن منبع

مستمر للمواد الخام، فكانت كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا قد وجدوا ضالتهم في القارة الأفريقية، بسبب توفر المواد الخام الزراعية والمعدنية والسكانية والسوق الواسعة لتصريف المنتوج. وفي أواخر القرن التاسع عشر تحولت مقاليد الأمور في الدول الصناعية بيد طبقات التجار والرأسماليين الكبار، وترتب على هذا ان أصبحت الشركات الكبرى هي التي تدير الأمور فدفعت الشركات بحكوماتها للدخول في ميدان الاستعمار، ووضع يدها على ما كانت تديره تلك الشركات(١٢).

وهناك العديد من النماذج التي يمكن الاستشهاد بها لتوضيح هذه الفكرة، فمثلا بدأت السيطرة الاستعمارية البلجيكية للكونغو عن طريق تأسيس جمعية لدراسة حوض الكونغو الأعلى وتحولت بعدها إلى شركة تجارية، وهكذا بالنسبة لألمانيا التي زاولت نشاطها عن طريق تأسيس الشركة الاستعمارية الألمانية بواسطة كارل بيترز سنة ١٨٨٤ في شرق أفريقيا، إلى جانب وجود شركة تجارية بريطانية باسم شركة شرق أفريقية الإمبراطورية البريطانية، أما في جنوب أفريقيا فقد أسس سيسل رودس، عام ١٨٨٩، شركة جنوب أفريقيا البريطانية *British South African Company* ، أما بالنسبة إلى إيطاليا فقد أسست شركتها هي الأخرى في شرق أفريقيا، وأطلقت عليها اسم روباتينو، حيث زاولت نشاطها الذي عدَّ نواة للاستعمار الإيطالي في أريتريا والصومال.

ومن تتبع نشاط هذه الشركات التجارية يستطيع أن يستكشف الدور الحاسم الذي قامت به هذه الشركات في استعمار القارة، وهذا ما يؤكد أهمية الدور الاقتصادي في السيطرة الاستعمارية .

فهذه الدوافع وربما هناك دوافع أخرى قد تكون غير واضحة أو أقل أهمية، تعاونت بشكل مباشر وتبادلت الأدوار من أجل تحقيق الاستعمار الاستيطاني أو الاستعمار الاستغلالي للمستعمرات التي حل المستعمرون فيها. ويمكننا القول هنا أيضا، إن الأهداف قد تشابكت عند السياسيين، سواء كانت في البحث عن الأسواق لتصريف الفائض، أو

لتأمين الحاجة من المواد الخام ، أو لخلق الهيبة الدولية، أو نتيجة للضغوط السياسية لحماية طرق المواصلات الدولية أو لأغراض التبشير الديني .

ثانيا- الغزو والصراع الأوروبي داخل القارة :

على الرغم من أن الدول الأوروبية كانت في نهاية الربع الثالث من القرن التاسع عشر قد حازت على مصالح تجارية ونفوذ واسع في أجزاء متفرقة من القارة الأفريقية، إلا أن سيطرتها السياسية المباشرة كانت محدودة للغاية. ولكون دول مثل بريطانيا وألمانيا، تستطيعان من الحصول على نفس مزايا الضم بطريقة غير مباشرة، فليس من المعقول أن تجازف مختارة وتتحمل تكاليف الضم لتلك البقاع، وإن عدم الضم هذا لايعني الإحجام عن السيطرة .

لقد تغير الموقف هذا نتيجة لأحداث ثلاثة وقعت في الفترة ما بين عامي ١٨٧٦ و١٨٨٠.أولها هو الاهتمام الجديد الذي أبداه الملك البلجيكي ليوبولد الأول، وكان دليل اهتمامه هو دعوته لعقد مؤتمر بروكسل الجغرافي عام ١٨٧٦ وبعدها تعاقده مع ستانلي في عام ١٨٧٩ لاستكشاف منطقة الكونغو .وثاني الأحداث والأنشطة التي مارستها البرتغال منذ عام ١٨٧٦، لأنها لم تدع لحضور مؤتمر بر وكسل إلا بعد تردد، فأرسلت عدة حملات أسفرت بحلول عام ١٨٨٠ عن ضم المناطق شبه المستقلة والتي كان يسيطر عليها البرتغاليون في موزمبيق إلى التاج البرتغالي ، وأما الحدث الثالث والأخير والذي ساعد على انطلاق حركة التقسيم فهو بسبب النزعة التوسعية التي اتسمت بها السياسة الاستعمارية الفرنسية فيما بين عامي ١٨٧٩و١٨٨٠، والذي اتضح في اشتراك كل من فرنسا وبريطانيا في الإشراف الثنائي على مصر عام ١٨٧٩، وإحياء المبادرات الاستعمارية الفرنسية في كل من تونس ومدغشقر (١٣).

والواقع أن هذه الأحداث والتحركات من قبل الدول الأوروبية في المدة من ١٨٧٦-١٨٨٠ هي التي دللت بوضوح على أنها جميعا كانت مصممة على التوسع الاستعماري وأن تكون لها السيطرة الرسمية على أفريقيا.

قلنا إن بداية الاستعمار الأوروبي الحديث للقارة الأفريقية يعود إلى القرن الخامس عشر، حيث بدأت الدول الأوروبية تتنافس فيما بينها لغزو هذه القارة البكر ونهب خيراتها، وقد دفعت هذه النزعة الاستعمارية وغذتها عوامل متعددة سبقت الإشارة إليها. وكان البريغاليون أول من دخل هذه القارة بقصد استعمارها واستغلال مواردها الاقتصادية والبشرية. وسنحاول هنا أن نتناول بإيجاز كيفية استعمار الدول الأوروبية لدول أفريقيا ما وراء الصحراء كلا على حدة.

البرتغاليون :

تجمع العديد من عوامل الجشع الاقتصادي والتعصب الديني والمغامرات الحربية والسياسية، التي دفعت الأوروبيين إلى الانطلاق نحو أفريقيا، فبحكم الموقع والظروف الدولية بدأ البرتغاليون بعنصر المبادرة والتوجه نحو القارة، ويمكننا إيجاز أسباب ريادة البرتغاليين في اكتشاف الطرق البحرية إلى غرب أفريقيا، وهذا له علاقة بفهم الأسباب التي أدت بهذه الدولة الصغيرة إلى أن يكون لها دور هام في تطور أوروبا الحديث.

لقد كان لموقف أسبانيا والبرتغال العدائي ضد المسلمين في شبه جزيرة إيبيريا، أثره في محاربة المسلمين في كل مكان، لأنهم عدّوهم ألدّ أعدائهم الدائميين، ويجب محاربتهم، لاسيما بعد إخراجهم من هذه البلاد، فلم يكن ذلك مستغربا حينما اتجهوا لمحاربة الإسلام، في الساحل الشمالي لأفريقيا.

لقد عرف الأوروبيون أن أفريقيا الغربية هي ارض الذهب، وكان هذا من العوامل الأساسية لوصول البرتغاليين إلى هذه المناطق، ومما زاد من عدائهم للمسلمين، رواج الأسطورة الأوروبية حول محاربتهم للأمير المسيحي برستر جون الذي كان قد حكم في وسط أفريقيا، وقطعوا صلته بأمراء أوروبا، هذا ما دفع الأمير هنري الملاح إلى التوغل في وسط أفريقيا للتأكد من وجود أمراء مسيحيين يحكمون هذه المناطق لتقديم العون والمساعدة لهم، وهذا بلا شك جزء من المبررات الاستعمارية لفرض هيمنتهم على هذه المناطق خوفاً من انتشار الإسلام فيها[١٤].

وكانت الحروب ضد العرب والمسلمين قد زادت من حماس البرتغاليين، فضلا عن قرب بلادهم من السواحل الأفريقية، فبرعاية ملكهم جون الاول، استولى الأسطول البرتغالي بقيادة الأميرين هنري الملاح وفرناندو على ميناء سبته بالمغرب الأقصى في عام ١٤١٥، وكان هذا بداية التوسع الاستعماري البرتغالي وراء البحار، بل وعدَّ هذا الاغتصاب بداية مرحلة جديدة للتاريخ الأوروبي وللقارة الأفريقية بأكملها، بل ولتاريخ العالم أجمع.

ولما كان هدف البرتغال ليس مجرد السيطرة على سواحل أفريقيا فحسب، بل السعي لإيجاد مراكز انطلاق من هذه السواحل للوصول إلى الهند، التي كانت تجني منها المدن الإيطالية التجارية أرباحا طائلة. فكانت فرصة النجاح الوحيدة لها استخدام الساحل الغربي لأفريقيا من أجل الوصول إلى الهند عن طريق جنوب أفريقيا، فوصل البرتغاليون إلى السنغال عام ١٤٤٤م وإلى جزر الرأس الأخضر عام ١٤٥٦م وإلى الكونغو عام ١٤٨٢م ورأس الرجاء الصالح عام ١٤٨٧م، وما إن حل عام ١٤٩٨م حتى قام فاسكودي جاما برحلته التاريخية إلى الهند، عن طريق رأس الرجاء الصالح، مكتشفاً أفريقيا الشرقية(١٥).

وفي أثناء رحلات البرتغاليين إلى الهند عبر السواحل الشرقية لهذه القارة ظهرت حاجتهم لإنشاء المزيد من الحصون لغرض حماية طريقهم إلى الهند، وحماية تجارتهم مع دواخل القارة، فكان ذلك سبباً في القضاء على الإمارات العربية في هذه المناطق، ففي عام ١٥٠٢ وأثناء الرحلة الثانية لفاسكودي جاما وتحت التهديد بإحراق المدينة أجبر سلطان كلوه على الاعتراف بالسيادة البرتغالية، وتبعها كذلك خضوع زنجبار، وبعد مدة من الزمن قرر البرتغاليون الاستيلاء على المناطق العربية الأخرى مثل سفالة وكلوه وممبسة(١٦)، التي استبسل سكانها العرب في مقاومة الغزاة الطامعين(١٧)، ولم تكن المناطق الهدف النهائي للغزاة، بل استمروا في توسعهم الاستعماري فسيطروا على عدة مستعمرات ومحطات على السواحل الغربية والشرقية للقارة الأفريقية.

واستمر البرتغاليون يمدون نفوذهم في أفريقيا حتى نهاية القرن السادس عشر، بعدها بدأوا يفقدون معظم مستعمراتهم الأفريقية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، بسبب المنافسة الشديدة لهم من قبل الأسبان والفرنسيين والهولنديين والإنكليز والألمان ، الذين دخلوا القارة الأفريقية وانشأوا المحطات التجارية وبالذات على الساحل الغربي للقارة، حيث تركزت هذه المحطات على الساحل دون التوغل إلى داخل القارة . وبسبب التكالب الاستعماري بين هذه الدول انحصرت أملاك البرتغاليين في موزمبيق وأنجولا وغينيا بيساو، بالإضافة إلى ساو تومي وبر نسيب وجزر كيب فرد. وبصورة عامة اعتمدت السياسة البرتغالية في مستعمراتها الأفريقية على الاستغلال الكامل لهذه الأراضي لمصلحة البرتغال التي ازدادت لديها الثروة والأموال.

الاستعمار الفرنسي في أفريقيا :

برزت فرنسا بعد البرتغال في مجال الاستعمار، فمنذ منتصف القرن الخامس عشر وجهت اهتمامها نحو تجارة البحر المتوسط، والاستفادة من تجارة التوابل والوصول إلى سواحل غينيا. وزاد من هذا الاهتمام وصولها إلى السواحل الأفريقية والهند الشرقية واستمرارها في مواصلة اكتشاف ما تبقى من العالم الجديد فوصلت إلى أمريكا عام ١٥٠٩ وإلى كندا عام ١٥٢٤ .

و لم تلبث فرنسا أن دخلت في نزاع مع البرتغال، ومن بعدها مع بريطانيا من أجل الحصول على المستعمرات، فقد خسرت حرب السبع سنوات مع بريطانيا (١٧٥٦-١٧٦٣) ، بعد توقيع معاهدة باريس سنة ١٧٦٣، وتنازلت لبريطانيا عن كندا ومعظم ممتلكاتها الاستعمارية على سواحل أفريقيا والهند، ثم جاءت بعدها الحروب النابليونية، التي قادت إلى عقد معاهدة باريس في سنة ١٨١٤، والتي أنهت الدور الاستعماري الفرنسي و لم تترك لها سوى محطات تجارية متناثرة في أنحاء متفرقة من العالم ومنها المحطات التي تقع في غرب أفريقيا.

ولم تعاود فرنسا نشاطها الاستعماري مرة أخرى إلا مع مطلع القرن التاسع عشر، ساعية إلى تأسيس إمبراطورية جديدة لها فبدأت بالاعتداء على الجزائر عام ١٨٣٠، إلا أن حروبها بروسيا كانت قد أعاقتها من التوسع في الغرب الأفريقي، ولم يتم تجاوز هذا الموقف إلا بعد عام ١٨٧٠ ، حيث اندفعت لتعوض خسارتها في الالزاس واللورين التي ضمت إلى ألمانيا، ولتغطي فشلها بتكوين إمبراطورية لها، ولكي تحقق أطماعها الرأسمالية الناشئة، فلم يكن أمامها سوى أفريقيا، ففي هذه الحقبة تمكنت فرنسا من مد نفوذها إلى تونس والمغرب، واستولت في غرب القارة على ما أطلق عليه بأفريقيا الغربية الفرنسية، وتشمل السنغال والسودان (الفرنسي) وغينيا (الفرنسية) وساحل العاج وفولتا العليا وداهومي والنيجر، وكذلك مدت نفوذها إلى تشاد ووسط أفريقيا والكونغو والغابون، وفي الساحل الشرقي لأفريقيا مدت نفوذها إلى المنطقة المعروفة بالصومال (الفرنسي) وجزيرة مدغشقر[١٨]. حيث كان الفرنسيون يخططون دوما إلى تأسيس إمبراطورية في أفريقيا تمتد من الشرق إلى الغرب في حين كانت بريطانيا تهدف إلى إقامة إمبراطورية تمتد من الجنوب إلى الشمال[١٩].

الاستعمار الهولندي في أفريقيا :

كانت بداية الاستعمار الهولندي عن طريق العمل كوسطاء لنقل تجارة البرتغال إلى أوروبا، ولكن حين اصطدم الهولنديون والبرتغاليون بسبب المنافسة التجارية، أغلق البرتغاليون في وجه الهولنديين ميناء لشبونة الذي كان مقرا لتوزيع التجارة الشرقية إلى أوروبا. فكان رد فعل هولندا على ذلك تأسيس شركة الهند الشرقية الهولندية في أمستردام عام ١٦٠٢، لغرض الانفراد بالتجارة، وتشرف عليها الحكومة الهولندية، وكان هذا العمل إيذانا بنشاط بحري وتجاري كبير حقق لهولندا فرصة مد نفوذها على مساحات واسعة من القارة الأفريقية، ولشدة الصراع، وزيادة قوة هولندا البحرية، تمكن الهولنديون من إزاحة البرتغاليين عن تجارة أفريقيا، فاحتلوا ساحل الذهب سنة ١٦٣١ لخدمة

مصالحهم الملاحية والتجارية، واحتلوا أجزاء من انكولا. ولم يأتِ عام ١٦٥٢ إلا وقد أسس الهولنديون عدة موانئ وقلاع على السواحل الأفريقية وأصبحت مراكز لاستيطانهم، ومثال ذلك هو تأسيسهم محطة في منطقة خليج تيبل حيث هو موقع مدينة الكاب حالياً، في جنوب القارة، لتموين سفنهم المارة في هذا الطريق الطويل بين أوروبا والهند. فكانت هذه البداية للاستعمار الهولندي.

ولم تمض مدة طويلة حتى تأسست هذه المستعمرة الهولندية لسفنهم التجارية العابرة، ونمت مستعمرة الكاب حتى أصبح عدد سكانها من الهولنديين ٢٠٠٠ نسمة في عام ١٧٧٠، وغدت محطة لتموين سفنهم التجارية، وعلى الرغم من قلة عدد سكانها فقد كان لها تأثير عميق في هذه المستعمرة، وفي الوقت نفسه لم يقتصر هدف الشركة في حصر نشاطها في حدود المحطة فحسب، بل كان هدفها الأكبر هو السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية لزراعتها وإعدادها للرعي ولتوفير اللحوم والخضراوات الطازجة لبحارة سفنهم، ولتحقيق هذا الهدف شجعت الشركة عدداً من الهولنديين على الهجرة إلى منطقة الكاب، وقد تحقق ذلك باستقرار العديد منهم في الأراضي الزراعية في شمال هذه المستعمرة وشرقها، وأطلق عليهم اسم البوير. وبصورة عامة قامت حياة الزراعة والرعي على عاتق الأرقاء من الهوتنتوت، مما سهل للمستوطنين ممارسة نشاطهم في هذه المنطقة فوسعوا مناطق نفوذهم في جنوب القارة.

عاودت هولندا نشاطها الاستعماري عام ١٧٥٢ حينما اتجهت مجموعة من الهولنديين نحو المنطقة الشرقية من مدينة الكاب واستكشفت خليج موسل *Mossel* وعبرت نهر كريت فش *Great Fish* إلى منطقة تشغلها قبيلة اكسوزا *Xosa* وهي من فروع قبائل البانتو[٢٠].

وفي السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر بدأ النفوذ الهولندي بالتدهور في جنوب أفريقيا ويرجع ذلك إلى الظروف السياسية في أوروبا حيث كانت القارة الأوربية

تشهد الحروب النابليونية. وكان استيلاء فرنسا على هولندا عام ١٧٩٤ وهروب ملكها إلى بريطانيا، نهاية لشركة الهند الشرقية الهولندية، وعلى إثر ذلك، اتفقت الحكومة البريطانية مع ملك هولندا على أن تحتل بريطانيا منطقة الكاب لكي تتجنب سقوطها بيد فرنسا. ولقد استمر الاحتلال البريطاني لمنطقة الكاب حتى عقد معاهدة أميان عام ١٨٠٢ بين بريطانيا وفرنسا وهولندا وأسبانيا، وبموجب هذه المعاهدة أعيدت منطقة الكاب لهولندا، لكن هذه العودة لم تستمر طويلا بسبب نشوب الحرب ثانية بين فرنسا وبريطانيا عام ١٨٠٣، واجتياح جيوش نابليون معظم الأراضي الأوروبية، لكن الأسطول البريطاني ألحق هزيمة شديدة بالأسطول الفرنسي في معركة الطرف الأغر. وفي هذه الأثناء عززت بريطانيا قواتها عن طريق إرسال قوات إضافية حتى لا تفكر هولندا في وضع العراقيل في طريق التجارة البريطانية، وحين انعقد مؤتمر فينا عام ١٨١٥ بعد هزيمة نابليون أقر ضم مستعمرة الكاب لبريطانيا رسميا، ومن هنا بدأ الارتباط السياسي التجاري الاستيطاني الحقيقي بين بريطانيا وهذه المنطقة.

لم يبق لهولندا أي نفوذ استعماري في القارة الأفريقية سوى ساحل الذهب، والذي اشترته بريطانيا منها عام ١٨٧١، ليزول نفوذها نهائياً من هذه القار[٢١].

الاستعمار البريطاني في أفريقيا :

عدّ القرن التاسع عشر الميلادي قرن السيادة البريطانية، لاسيما وأنها توسعت على حساب الشعوب الأخرى حتى أصبح لديها أوسع إمبراطورية عرفها التاريخ. واستطاعت أن تكون لها السيادة على البحار في عصر الكشف الجغرافي، لاسيما بعد هزيمة الأسطول الأسباني في معركة الأرمادا عام ١٥٨٨، مما فتح الباب على مصراعيه أمام بريطانيا لتدخل مجال الصراع الدولي والهيمنة على مناطق واسعة من العالم، ومن أجل ذلك كان على بريطانيا أن تصطدم مع كل من هولندا وفرنسا خلال القرن السابع عشر الميلادي، ولم يبق في ميدان منافستها في المجال الاستعماري سوى فرنسا خلال القرن الثامن عشر

الميلادي، وأصبحت منطقة وادي النيل (مصر والسودان) ميداناً للصراع بين كل من بريطانيا وفرنسا، مما دفع بريطانيا إلى الإسراع باحتلال السودان حماية لمصالحها[٢٢] واشتدت المنافسة بينهما حينما أصبحتا شريكتين في اسهم قناة السويس، وخير من وصف لنا شكل هذه المنافسة نيكلسون بقوله: " بالنسبة لبريطانيا ... كانت فرنسا منافسا قويا ويقظاً يراقب ويشك ويحاول أن يضع العراقيل أمام أية حركة تقوم بها بريطانيا في وادي النيل"[٢٣]، وعلق جاكسون في كتابه على هذه المنافسة قائلا: "بأن فرنسا كانت تصبو دوما إلى تأسيس إمبراطورية في أفريقيا تمتد من الشرق إلى الغرب مثلها مثل بريطانيا التي كانت تهدف إلى بناء إمبراطورية تمتد من الجنوب إلى الشمال"[٢٤].

لقد تمكنت بريطانيا، بسبب تعاظم قوتها البحرية وإمكانياتها الاقتصادية، من التغلب على فرنسا، التي اضطرت إلى عقد الاتفاق الودي مع منافستها فرنسا في عام ١٩٠٤ لتضمن حفاظها على ما تبقى من مستعمراتها[٢٥].

معروف لدينا أن علاقة البريطانيين بالقارة الأفريقية يعود إلى حوالي منتصف القرن السادس عشر، حينما كان البرتغاليون يحتكرون تجارة الرقيق والذهب والصمغ، التي اشتهرت بها ممالك غرب أفريقيا، فقد كان التجار البريطانيون يترددون على غينيا وساحل الذهب وخليج بنين، وكان أشهر من وصل إلى هذه المنطقة هو الرحالة جون هوكنز خلال الأعوام من ١٥٦٢- ١٥٦٧ لأجل الحصول على الرقيق واستخدامهم في جزر الهند الغربية. منذ ذلك الوقت وحتى القرن الثامن عشر استمرت بريطانيا بتجارتها، معتمدة على المراكز والحصون الساحلية، وذلك لافتقارها الدوافع التي تدفعها بالتوغل في الداخل، حيث كان التجار الأفارقة يقومون بمهمة إحضار البضائع إلى الحصون الساحلية ليتم تبادلها. ولم يتوغل البريطانيون والأوروبيون إلى الداخل إلا بعد أن برز التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية ولاسيما بعد اكتشاف العالم الجديد[٢٦].

ففي عام ١٥٨٠ وصلت أول سفينة تجارية بريطانية إلى رأس الرجاء الصالح، وفي عام١٥٩١ مرت ثلاث سفن أخرى عن هذا الطريق متجهة إلى الهند. وبعد أن تأسست شركة الهند الشرقية البريطانية عام ١٦٠٠ أصبح طريق الملاحة البريطانية الرسمي إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح[٢٧] .

وبعد ذلك كثفت الحكومة البريطانية نشاطها التجاري وصلاتها السياسية مع الموانئ الأفريقية في منطقة رأس الرجاء الصالح باتجاه السودان، حيث استخدمت موانئ زنجبار وممبسة في كينيا . وتمكنت بخداعها السياسي المعروف ومناوراتها الاستعمارية حتى عام ١٨٧٣ من فرض حمايتها على الجزء الأكبر من الساحل الشرقي لأفريقيا[٢٨].

ولحرص بريطانيا على حماية مصالحها الاستعمارية في أفريقيا فقد أعلنت حمايتها على مصر عام ١٨٨٢، وقضت على ثورة احمد عرابي، وفي عام ١٨٩٩ سيطرت على إقليم السودان بعد قيام ثورة محمد أحمد المهدي عام١٨٨٥ على إدارة الحكم المصري في هذه البلاد. كما احتلت الساحل الصومالي عام ١٨٨٤، وأصبحت كينيا عام ١٨٩٥ مستعمرة بريطانية، واستمر توسعها في القارة الأفريقية حتى ضمت نيجيريا إلى مستعمراتها عام ١٩١٤.

الاستعمار البلجيكي في أفريقيا :

يرتبط تغلغل النفوذ البلجيكي في القارة الأفريقية بإرادة ملكها ليوبولد الثاني إذ جذبته أنباء الاستكشافات الجغرافية لهذه القارة[٢٩]، فدعا ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا، وعلمائها إلى عقد مؤتمر في مدينة بروكسل عام ١٨٧٦ ، لمناقشة كيفية الكشف عن أفريقيا، وتمخض عن هذا المؤتمر تأليف الجمعية الدولية لكشف أفريقيا "و إدخال الحضارة" فيها، ويكون مقرها بروكسل. وتقرر أن تشكل في كل دولة لجنة محلية تابعة لهذه الجمعية .

بدأت هذه الجمعية تمارس أعمالها فأرسلت بعثات عدة إلى شرق أفريقيا، وفي الوقت نفسه شكلت بلجيكا لجنتها الخاصة بها، والتي سميت لجنة دراسة الكونغو الأعلى برئاسة المستكشف الايرلندي ستانلي[٣٠] ، بعد ان استعان به الملك ليوبولد لخبرته الطويلة بأفريقية الاستوائية، ولاسيما بالكونغو، حينما بدأ رحلته عام ١٨٧٣ ، حيث تحرك من شرق أفريقيا متجهاً إلى غربها حتى وصل إلى بلاد الكونغو وعبر نهرها عام ١٨٧٩.

باشر ستانلي زياراته المتكررة إلى هذه البلاد وعقد معاهدات مع الزعماء الوطنيين، وأنشأ محطات تجارية على نهر الكونغو وفروعه. وكانت أول محطة أسسها ستانلي في هذه المنطقة عام ١٨٨٠ باسم الجمعية الدولية، والتي حولها ملك بلجيكا إلى مشروعٍ خاص ببلاده، وكانت هذه الشرارة التي فجرت التوسع الاستعماري الأوروبي في القارة الأفريقية. ودفعت الدول الأوروبية إلى التسابق للسيطرة على أراضيها فاحتلت فرنسا تونس عام ١٨٨١، وسيطرت بريطانيا على مصر عام ١٨٨٢، وهكذا تتابعت عمليات السطو والتوسع الاستعماري[٣١].

لقد تكشفت نوايا ملك بلجيكا ودوافعه في التنافس الاستعماري مع الدول الأوروبية للهيمنة على أراضي هذه القارة البكر، تعارضه كل من البرتغال وبريطانيا وفرنسا وتتسابق فيما بينها في ضم الأراضي إلى نفوذها، فكان سبباً في اشتداد الصراع بينها، مما دفعها إلى عقد مؤتمر برلين، في ٥ من نوفمبر ١٨٨٤ واستمر إلى ٢٦ من فبراير ١٨٨٥، والذي دعا إليه رئيس وزراء ألمانيا (بسمارك) لحل مشكلة التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية، وبرغم أن هذا المؤتمر اهتم في بداية انعقاده بمسألة الكونغو، لكنه توسع في مناقشاته ليتعرض إلى دراسة الشؤون الاستعمارية كافة. فعد من المؤتمرات الدولية الهامة المتعلقة بالشؤون الاستعمارية، لأنه وضع حداً للتنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية كافة[٣٢]، وبالفعل اعترفت جميع الدول المشاركة في هذا المؤتمر وهي ألمانيا وبريطانيا والنمسا والمجر وهولندا وأسبانيا والبرتغال وبلجيكا وفرنسا وروسيا

والسويد والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية، بحقوق بلجيكا في الكونغو وبذلك أصبحت هذه البلاد من ممتلكات الملك الشخصية (باسم دولة الكونغو الحرة) حتى وفاة الملك ليوبولد في ١٨ من نوفمبر عام ١٩٠٨، وبعدها أصبحت هذه البلاد مستعمرة تابعة للدولة البلجيكية[٣٣].

الاستعمار الألماني في أفريقيا :

هناك عوامل عدة دفعت ألمانيا إلى الدخول في التنافس الاستعماري مع الدول الأوروبية، فحتى عام ١٨٨٤ لم يكن لألمانيا أية مستعمرة محددة في القارة الأفريقية، لكن الألمان -أفراداً ومبشرين أو مستكشفين- كان لهم تواجد ملحوظ قبل هذا التاريخ. ففي القرن السابع عشر كانت الإرساليات التبشيرية المسيحية والمتطوعون لعمليات الكشف الجغرافي أو لأغراض تجارية قد نشطت مع الغرب الأفريقي. ولم يقتصر هذا النشاط على الساحل الغربي بل تعداه عام ١٨٦٠ إلى الساحل الشرقي في منطقة جبال كليمنجارو وتنجانيقيا. وقام عدد من الرأسماليين من ميناء همبرك ببروسيا عام ١٨٦١ بتأسيس شركة تجارية تتعامل مع ساحل أفريقيا الغربي، وفي الوقت نفسه كانت عوائل ألمانية بارزة مثل أسرة هنوفر ذات نشاط كشفي في الساحل الشرقي لأفريقيا. وفي عام ١٨٧٨ تم تأسيس الجمعية الألمانية للدراسات الأفريقية، في برلين، لغرض رعاية المكتشفين الألمان، وفي عام ١٨٨٢ أنشئت الجمعية الألمانية للاستعمار في فرانكفورت.

إن المسالة الأساسية التي ارتكز عليها النشاط الألماني خلال هذا الوقت كان يقوم على نشاط كبار التجار ورجال البعثات الدينية والمكتشفين المغامرين، أو الذين يعملون لحساب جمعيات علمية. وباختصار، فإن هذا المجهود لم يكن على حساب خزائن الحكومة الألمانية، لان بسمارك كان يعمل جاهدا لإبعاد بلاده عن مشاكل الاستعمار[٣٤]. ولكن ذلك لم يدم طويلا، فقد تغير الوضع فجأة واندفعت الحكومة الألمانية في مجال التنافس الاستعماري.

لقد انشغل بسمارك في بناء بلاده بعد وحدتها، لكنه وجد بلاده متخلفة عن بقية الدول الأوروبية في مجال الحصول على المستعمرات، فدعا إلى عقد مؤتمر برلين مع نهاية عام ١٨٨٤، والذي أصدر قرارات مهمة منها تأكيده على حرية التجارة في حوض النيجر والكونغو، والتزام الدول الأوروبية باحترام ما تضع يدها عليه من الأراضي في كل مكان ومنها في أفريقيا. وفي غضون اشهر قليلة من العام ذاته ظهرت ممتلكات ألمانية في القارة الأفريقية، ففي عام ١٨٨٤ ظهر النفوذ الألماني في الكاميرون وتوجو وفي أفريقيا الجنوبية الغربية. وفي عام ١٨٨٥، دخلت ألمانيا في شرق أفريقيا وبدأت تتنافس مع بريطانيا، مما دفعها إلى عقد معاهدات عدة معها ومنها معاهدة عام ١٨٩٠ والتي اعترفت بالحفاظ على مصالح كل منهما، فاعترفت ألمانيا بأوغندا منطقة نفوذ بريطانية في حين اعترفت بريطانيا بتنجانيقيا منطقة نفوذ ألمانية. وسيطرت ألمانيا كذلك على منطقة جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا).

ولا بد لنا من توضيح الدوافع والأسباب التي دفعت الحكومة الألمانية إلى الإسراع في التنافس الاستعماري بعد أن ابتعدت عن هذا التنافس لسنوات عدة، فكان: لقوة الرأي العام الألماني، المتمثل بالتجار ورجال الإرساليات التبشيرية المسيحية التي كانت تقود هذا النشاط آنذاك أثره الكبير في تثبيت النفوذ الألماني في الأماكن التي وطأتها أقدامهم، سواء كان ذلك في توجو أو الكاميرون أو أفريقيا الشرقية أو أفريقيا الجنوبية الغربية. ولما كانت ألمانيا دولة صناعية ناشئة فهي بحاجة إلى المواد الخام لإدامة هذه الصناعة وإلى الأسواق الخارجية لتصريف الفائض من منتوجها، والبحث كذلك عن حل لأزمة البطالة المتفشية فيها آنذاك. كما يعد البعض استكمال ألمانيا لوحدتها الداخلية سببا مهما في التوجه إلى الخارج والتوسع الاستعماري، يضاف إلى ذلك الوضع السياسي الداخلي في ألمانيا، الذي يتمثل بظهور الحركة الاشتراكية وانتشارها، فرأت الحكومة الألمانية، أن الحل الأمثل لها في الحد من نشاطات هذه الحركة، هو خوض الميدان الاستعماري الذي قد يحل مشكلاتها

الاقتصادية ويوجه أنظار الألمان إلى الخارج بدلا من تركيزهم على مشاكلهم الداخلية. هذا فضلاً عن سريان نزعة الهجرة بين الشباب إلى الخارج، فوجدت الحكومة الألمانية أن الحل الأمثل لها هو البحث عن مستعمرات خارجية تشجع الشباب للهجرة إليها، إضافة إلى نزعة الهيبة وحبّ العظمة والسيطرة التي ظهرت عليها الدول الأوروبية، حيث سرى ذلك إلى ألمانيا أيضا

ثالثاً– أفريقيا قبيل الحرب العالمية الأولى :

لم تدخل في دائرة الحكم المباشر للأوروبيين حتى عام ١٨٨٠ سوى مناطق محدودة من القارة الأفريقية، وهي مناطق السنغال في غرب أفريقيا ومدينة فريتان في سيراليون، والأجزاء الساحلية من ساحل الذهب والمناطق الساحلية لأبيد جان في ساحل العاج وبورتو نوفو في الداهومي وجزيرة لاغوس. أما في الشمال الأفريقي فكانت الجزائر وحدها هي التي خضعت للاستعمار الفرنسي. ولم يدخل شبرا واحد من شرق أفريقيا تحت سيطرة أية دولة أوروبية، في حين خضعت للبرتغال بعض المناطق الساحلية لموزمبيق وأنكولا دون غيرها في وسط أفريقيا، ولم يستقر الحكم الأجنبي إلا في جنوب أفريقيا حيث احتل مساحات واسعة من داخل البلاد. وباختصار يمكننا القول إنه حتى عام ١٨٨٠ كانت نسبة ٨٠% من القارة الأفريقية يحكمها ملوكها وملكاتها ورؤساء عشائرها، في إمبراطوريات وممالك سياسية مستقلة.

ولكن الذي يمكننا الإشارة إليه هو أن فترة التكالب الاستعماري الأوروبي على أفريقيا قد وضعت خطتها في مؤتمر برلين عام (١٨٨٤ -١٨٨٥) وكان هدف المؤتمر تجزئة القارة، ورسم حدود مناطق النفوذ للدول الأوروبية من دون أية اعتبارات لحقوق مواطنيها.

لقد واكب هذا التكالب على المستعمرات في القارة حركة التطور الصناعي في أوروبا، والذي أدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة فيها، وزيادة القدرات العسكرية الجديدة

والمعلومات عما يدور في العالم آنذاك، هذه العوامل جميعها دفعت الأوروبيين إلى الرغبة في السيطرة على أفريقيا متسابقين في مجال التسلح للحفاظ على مستعمراتهم في هذه القارة، وإن الذي ساعد هذه الدول للسيطرة عليها هو تخلفها الاقتصادي والقومي. لقد كان لهذه المبررات والدوافع أهمية كبيرة في السرعة الزمنية -غير الطبيعية -التي ساعدت على تقسيم القارة الأفريقية.

وما إن حلّت الحرب العالمية الأولى حتى كانت القارة الأفريقية بأكملها خاضعة لحكم الدول الأوروبية بشكل مستعمرات وعلى الوجه التالي:

١- فرنسا :

١. شمال أفريقيا : تونس .. الجزائر .. المغرب .
٢. أفريقيا الغربية الفرنسية : السنغال .. غينيا .. ساحل العاج .. داهومى .. السودان الفرنسي .. موريتانيا .. النيجر .. فولتا العليا .
٣. أفريقيا الاستوائية : الغابون .. الكونغو الأوسط .. تشاد .
٤. جزيرة مدغشقر .
٥. الصومال الفرنسي .

٢- بريطانيا :

١. أفريقيا الشرقية البريطانية : زنجبار .. تنجانيقا .. كينيا .. أوغندا .
٢. أفريقيا الجنوبية البريطانية : روديسا الجنوبية والشمالية .. نياسالاند ومحميات بوتسوانالاند .. وسوازيلاند .
٣. أفريقيا الغربية البريطانية : وتشمل نيجيريا .. غانا .. ساحل الذهب .. سيراليون .
٤. كذلك النفوذ الموجود على مصر و السودان .

٣- بلجيكيا : الكونغو.

٤- البرتغال : جزر الرأس الأخضر .. غينيا البرتغالية .. جزر الامبروسان توميه .. وانكولا .. وموزمبيق .

٥- ألمانيا : المناطق المحصورة بين أفريقيا الغربية البرتغالية وروديسيا الشمالية و اتحاد جنوب أفريقيا .. والكمرون .. وتوجولاند .. و أفريقيا الشرقية الألمانية .

٦- إيطاليا : ليبيا .. إرتريا .. الصومال الإيطالي .

رابعاً- أفريقيا خلال الحرب العالمية الأولى :

كانت الحرب العالمية الأولى في الأساس صراعا بين الدول الأوروبية من أجل مصالحها، شاركت فيها أفريقيا بشكل مباشر وغير مباشر لأن معظم أراضيها كانت خاضعة للدول الأوروبية المتحاربة حين اندلاع هذه الحرب ودارت على الأراضي الأفريقية معارك عدة ليس لها تأثيرها الكبير على سير الحرب، لكن أثارها كانت مهمة بالنسبة لمستقبل أفريقيا. فقد شارك في المعارك - سواء التي دارت في أفريقيا أو التي دارت في أوروبا -أكثر من مليون جندي أفريقي. فضلاً عن إجبار أعداد كثيرة من الرجال غير القادرين على حمل السلاح، لا بل حتى النساء والأطفال احياناً، ليقوموا بحمل وإمدادات الجيوش التي كان يتعذر نقلها بواسطة الطرق البرية أو السكك الحديدية أو على ظهور الدواب. وفقد عدد كبير من هؤلاء الجنود حياتهم خلال الحرب، وأصيب أعداد كبيرة منهم بعاهات مستديمة أقعدتهم عن العمل. وحين انتهاء هذه الحرب أصبحت كل دولة من الدول الأفريقية مرتبطة رسميا بإحدى الدول المنتصرة في هذه الحرب .

لقد كان هدف الحلفاء حين اندلاع الحرب غزوهم للمستعمرات الألمانية في أفريقيا برغم حرص الجانبين في بداية هذه الحرب على إبعاد أفريقيا جنوب الصحراء عنها، إذ اقترح حاكم توجو على البريطانيين في ساحل الذهب وعلى الفرنسيين في داهومي، أن تكون توجو دولة محايدة حتى لا يتاح للأفريقيين رؤية الرجال البيض يقتتلون فيما بينهم. لكن هذا لم يتحقق لأن القوى التي كانت تدعو إلى السيطرة على الممتلكات الألمانية في أفريقيا كانت أشد ضغطا(٣٥).

وعلى أية حال، فقد كانت القوات الأفريقية عاملا حاسما في نجاح حملات الحلفاء على أفريقيا. وفي تعزيز الجيوش الأوروبية في الجبهات الغربية أي في أوروبا وكذلك في الشرق الأوسط، فضلاً عن إسهامها في القضاء على التمردات التي حدثت ضد السلطات الحاكمة في هذه الأماكن، فقد تم جمع هؤلاء المجندين بطرق عدة منها: التطوع لأسباب اقتصادية أو التجنيد عن طريق رؤساء القبائل الذين كان يفرض عليهم الحكام السياسيون تسليمهم عدداً معيناً من المقاتلين، هذا إلى جانب الجموع الغفيرة التي كانت تجمع إجباريا ولاسيما في المناطق الأفريقية الخاضعة للاحتلالين الفرنسي والبريطاني.

إن أحد الدوافع الرئيسية لهذه الحرب، كان التقسيم غير المتكافىء بين الدول الأوروبية الاستعمارية في الحصول على المستعمرات، فألمانيا وإيطاليا مثلا كانتا غير راضيتين عمّا حصّلا عليه من هذه المستعمرات في أفريقيا، في الوقت الذي ازدادت فيه قوة ألمانيا الصناعية والعسكرية والبحرية، فكان لابد من حدوث نزاع بين هذه الدول من أجل إعادة تقسيم المستعمرات فيما بينها، فكانت هذه الحرب المدمرة.

ونتيجة لانهزام ألمانيا في هذه الحرب، فقد تم تصفية المستعمرات الألمانية في أفريقيا، وتوزيعها بين كل من فرنسا وبريطانيا المنافستين الشديدتين لألمانيا.

لقد تخلل هذه الحرب اللجوء إلى عقد المحالفات والمعاهدات الدولية بين الحلفاء من أجل إعادة تقسيم المستعمرات فيما بينها، لذلك تم تأسيس منظمة دولية هي عصبة

الامم، وابتدعت نظاما جديدا للهيمنة والاستعمار، ألا وهو نظام الانتداب، الذي بواسطته وضعت عدد من الدول -ليس في أفريقيا وحدها بل في مناطق متفرقة من العالم -تحت هذا النظام الاستعماري الجديد. فقسمت توجولاند إلى قسمين: أحدهما خاضع للسيطرة الفرنسية والأخر للسيطرة البريطانية، وحدث التقسيم ذاته بالنسبة للكاميرون، ووضعت أفريقيا الشمالية الشرقية (الألمانية) تحت الانتداب البريطاني، في حين تم انتداب اتحاد جنوب أفريقيا على إدارة إقليم أفريقيا الجنوبية الغربية (ناميبيا). وبهذا تكون الدول الاستعمارية قد قسمت القارة إلى وحدات إدارية دون مراعاة لأوضاع شعوبها، وكان لبريطانيا حصة الأسد عموما في هذا التقسيم لتفوقها آنذاك صناعيا وتجاريا وعسكريا.

خامساً- أسباب هيمنة أوروبا على القارة الأفريقية :-

تمكنت الدول الأوروبية من قهر أفريقيا والسيطرة عليها بسرعة فائقة وذلك لتفوقها عليها في المجالات كافة وللأسباب الآتية :-

١-كان الأوروبيون على معرفة واسعة بالنواحي الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية للدول الأفريقية، ويدركون عوامل القوة والضعف في أنظمة حكمهم وفي تراكيبهم الاجتماعية أكثر مما يعرفه الأفريقيون عن أنفسهم لما حصلوا عليه من معلومات دقيقة عن هذه القارة أثناء رحلاتهم الاستكشافية لمجاهلها.

٢- بفضل التطور الطبي،بعد منتصف القرن التاسع عشر، أصبح الأوروبيون أقل خوفا من إصابتهم بالأمراض المعدية في أفريقيا، ولاسيما بعد اكتشاف الكينين دواءً واقياً من حمى المستنقعات (الملاريا).

٣- كان جليا أن موارد أوروبا المادية والمالية أضخم بكثير من موارد أفريقيا، هذا يعود إلى عدم التوازن في التبادل التجاري بين هاتين القارتين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بسبب التقدم الذي حصلت عليه أوروبا من جراء الثورة الصناعية، ففي الوقت الذي كانت فيه الدول الأوروبية قادرة على تمويل حملاتها العسكرية فيما وراء

البحار بقدرة عالية، لم تكن أفريقيا قادرة على تحمل أية مواجهة عسكرية طويلة الأمد مع هذه الدول.

٤-اتسمت الفترة التي أعقبت الحرب الروسية- العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨) بالتوازن السياسي والذي قاد إلى السلم والهدوء في أوروبا، وفي الوقت ذاته كانت الصراعات والحروب شديدة بين الدول الأفريقية، لا بل كان الصراع القبلي داخل هذه الدول على أشده، فكان صراع الماندنجو ضد التكرور، والاشانتي ضد الفانتي، والباجندا ضد البونيورو وغيرها، هذا ما قاد إلى تشتت جهود الدول الأفريقية في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تبني قدراتها العسكرية والتكنلوجية وتعمل على تحقيق أهدافها في هذه القارة حتى عام ١٩١٤، فتم تقسيمها دون اللجوء إلى الحرب فيما بينها على الرغم من حدة التنافس وتعدد الأزمات فيها، فأبدت جميعها روحا تضامنية ملحوظة، في الوقت الذي كانت فيه الدول الأفريقية لا تتورع عن التحالف مع الدول الأوروبية الغازية ضد جيرانها.

٥-أما العامل الأهم فهو تفوق أوروبا العسكري والتكنولوجي الكبير، ولاسيما في إعداد الجيوش المحترفة والمدربة تدريباً جيّداً والمزودة بأحدث الأسلحة والمعدات كالمدافع الثقيلة، والرشاشة، بخلاف الجيوش الأفريقية التي تشكو من الأسلحة القديمة، ومن ضعف تدريبها العسكري، فكانت المعارك غير المتكافئة بين الجانبين[٣٦]، وبذلك تمكنت الدول الأوروبية الاستعمارية من قهر الشعوب الأفريقية، والاستيلاء عليها مستخدمة اشد الأساليب وحشية وانتقاماً والتي قادت إلى إبادة قبائل بأكملها.

سادساً- نمو المصالح الأمريكية في القارة الأفريقية :

بعد أن حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على استقلالها بدأ الاقتصاد الأمريكي يتطور إيجابا وبصورة سريعة، وأخذ يمد نفوذه باتجاه القارات الأخرى ابتداء من أمريكا اللاتينية، لكن القارة الأفريقية لم تكن ضمن دائرة الاقتصاد الأمريكي آنذاك، وحتى قيام

الحرب العالمية الثانية لم تتجاوز نسبة الاستثمارات الأمريكية في أفريقيا سوى ٣% ونسبة تجارة القارة الأفريقية مع الولايات المتحدة أقل من ٥%، وحين قامت هذه الحرب احتاجت أمريكا إلى إنشاء القواعد العسكرية وإقامة العلاقات التجارية مع القارة الأفريقية، ومن هنا بدا التغلغل الأمريكي إلى داخل هذه القارة(٣٧). وحين انتهاء الحرب شملت أمريكا هذه القارة بمشروع ماريشال للمساعدات الاقتصادية، لزيادة اهتمامها بهذه القارة لتزايد مصالحها فيها.

وحتى نهاية الخمسينات من القرن الحالي، ولعدم الاستقرار في أوروبا، تركزت سياسة الولايات المتحدة في قارة أفريقيا على تصور ينطلق من اقتراب موعد تفكك النظام الاستعماري، وبذلك يتحتم على أمريكا اشغال مكانة بريطانيا وبلجيكا وفرنسا وغيرها من الدول الاستعمارية في هذه القارة، انطلاقا من (نظرية ملء الفراغ) التي أكدت على أن الولايات المتحدة قادرة أكثر من غيرها من الدول الأوروبية الغربية "على توجيه مجرى الأحداث في البلدان الأفريقية"(٣٨)، ورأى الأمريكان آنذاك أن الفرصة أصبحت مؤاتية لهم ليحلوا محل الملاكين السابقين للموارد الأفريقية. حيث أشار هربرت سبيرو، أحد المختصين بالدراسات الأفريقية، إلى ذلك قائلا: " ان الهجمة الأمريكية على أفريقيا تستدعيها الضرورات العسكرية، والاقتصادية والسياسية لملء الفراغ الذي حدث في هذه القارة بعد خروج الدول الاستعمارية الأوروبية. إن علينا أن نضع أيدينا على قواعدها العسكرية وأن نقوم بحماية التوظيفات المالية الأمريكية في الدول الأفريقية. كما أننا بحاجة إلى المواد الخام والأسواق في أفريقيا"(٣٩).

ولهذه الحالة والغايات ارتفعت الاستثمارات الأمريكية الخاصة في أفريقيا بين الأعوام ١٩٤٥ و ١٩٥٨ من ١١٠ مليون دولار إلى ٧٨٩ مليون دولار. أما الأرباح فقدرت بين سنتي ١٩٤٦ و ١٩٥٩ بمقدار(١٢٣٤) مليون دولار.

وبدأت الولايات المتحدة تنوع من أساليب عملها في هذه القارة، حيث لم يقتصر نشاطها على الجانب الاقتصادي فحسب، بل سلكت سبلاً جديدة لتدعيم استغلالها الاقتصادي في العالم وفي أفريقيا، ومن هذه السبل تأسيس (فيالق السلام)، التي بدأت نشاطها في القارة الأفريقية منذ عام ١٩٦٣. وحاول الإعلام الأمريكي إظهار هذه الفيالق على أنها مجموعة من الفتية الأمريكيين المثاليين الذين يتحلون بروح التضحية والإخلاص مضحين بظروف معيشتهم المريحة في وطنهم للعمل تحت ظروف غير ملائمة في سبيل مساعدة الدول المتخلفة لبناء مواردها الاقتصادية ومؤسساتها الاجتماعية وتطويرها. وتعمل هذه الفيالق تحت ستار برامج المساعدات الأمريكية التابع لوزارة الخارجية، وبلغت ميزانيتها عام ١٩٦٣ مائة مليون دولار. وباختصار كانت مهمة هذه الفيالق الترويج لأساليب الحياة الأمريكية. ومما لا شك فيه فإن هذه الفيالق تعد إحدى المصادر الإضافية للمعلومات التي تقدم إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

وفي بداية الستينات ازدادت المصالح الأمريكية وازداد التدخل الأمريكي، في شؤون القارة، لاسيما بعد أن نالت معظم الدول الأفريقية استقلالها، فبدأت تحركها في الوقوف بوجه تكتل الحركات الثورية في هذه القارة، ولتحقيق هذا الهدف شددت من تعاونها مع النظام العنصري (سابقا) في جمهورية جنوب أفريقيا، ولتوضيح أهمية التغلغل الأمريكي في أفريقيا نجد رئيس الولايات المتحدة جون كندي يقول: " إن مستقبل أفريقيا سيترك أثرا جديّا على مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية بصورة إيجابية أو سلبية"(٤٠). وفي إحدى خطبه تحدث عن حركة التحرر الأفريقية قائلا: " سموها وطنية أو سموها مناهضة للاستعمار أو سموها كما شئتم فأفريقيا تتجه نحو الثورة". وجاء في أحد التقارير المقدمة للكونكرس الأمريكي مؤكدا أن الولايات المتحدة " لا تستطيع أن تستمر في سياسة لا تضع في حسبانها النهاية المحتومة للاستعمار والتصميم الذي لا يتزعزع للدول الأفريقية الجديدة على أن تخلص شعوبها من عصور الفقر والجوع والجهل"(٤١). ولم يكن

الاهتمام بأفريقيا مقصورا على الخطب والتقارير النظرية فحسب بل صاحبها، في حكومة كندي، زيادة في برامج المساعدات الاقتصادية والتقنية، وتوجيه عدة آلاف من متطوعي ما يسمى بفيالق السلام، فضلاً عن انعقاد العديد من المؤتمرات الاقتصادية في الولايات المتحدة لبحث شؤون أفريقيا. ولكن على الرغم من الوعود ومرور السنين إلا أن الفقر والجوع والجهل لازالت تخيم على شعوب هذه القارة.

وأكدت وثيقة صادرة عن مجموعة وزارية تابعة لمجلس الأمن القومي الأمريكي في عام ١٩٦٩ على طبيعة وأهداف المصالح الأمريكية في القارة الأفريقية بما يلي :

- تحسين موقف الولايات المتحدة في" أفريقيا السوداء "عالميا حول موضوع العنصرية.
- التقليل من الفرص أمام الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية كي لا يستغلان موضوع العنصرية في المنطقة في الدعاية وكسب النفوذ السياسي مع "الحكومات السوداء" وحركات التحرر.
- حماية المصالح الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية وكل الفرص المؤاتية في المنطقة بما في ذلك التسويق المنتظم لذهب جنوب أفريقيا المنتج[٤٢].

تتضح الأهمية الاقتصادية للإمبريالية في هذه القارة، حينما نعلم أن الرأسمالية الصناعية فيها مستهلك رئيسي للمواد الأولية وتستحوذ على كميات كبيرة من المعادن الثمينة والمواد الأولية الخام في القارة السوداء، وحسبما ورد في إحصاء الخبير الأمريكي ف. كولسكي ان حصة الواردات الأمريكية من المعادن الأفريقية تعادل في نهاية الستينات النسب التالية : الكوبالت – ٤٦,٩% ، الكروم – ٦٥ ، النحاس – ١٢,٨ ، الرصاص– ٢٣,١ ، الليثيوم – ١٠٠ ، الانتيمون – ٤٠,٦ ، فلزات المنغنيز–٣٩,٤ ، الألماس الصناعي – ٥٥,٤، الفوسفات – ٢٤، اليورانيوم – ٢٦ %.

لقد تزايد اعتماد الولايات المتحدة الأمريكيـــة على المواد الأولية الأفريقيـــــة، حينما أشار، تش دكس، عضو مجلس النواب الأمريكـــي في الكـــونكرس في منتصـــف السبعينات إلى ان الدول الأفريقية تقدم للولايات المتحدة ٧٢ % ممـــا تســـتهلكه مـــن الكوبالت و ٥١ % من المنغنيز و٤٣ % من الانتيمون ١٤ % من النحاس. وتســـتورد حوالي ١٠٠ % من الألماس، والكوبالت ، وزيت النخيل، وبحدود ٥١ % مما تســـتورده من الكاكاو ، الخشب الأحمر ، والقطن طويل التيلة [٤٣].

ازداد الاهتمام الأمريكي بالقارة مع ضعف الدول الاستعمارية القديمة وتراجعها عن مستعمراتها، ففي عام ١٩٨١ قدم معاون وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقيـــة إلى الكونكرس تقريرا أوضح فيه برامج المساعدات المالية والعسكرية المخصصـــة للـــدول الأفريقية قوله" ان المساعدات الأمريكية تتركز على المنـــاطق ذات الأولويـــة السياســـية والستراتيجية للولايات المتحدة، وهذه المناطق هي أفريقيا الوسطى الجنوبية من زائـــير إلى الجنوب، فهذه منطقة للولايات المتحدة فيها مصالح سياسية واقتصادية واسعة. كما انهـــا منطقة ذات ثروة معدنية جمة تتركز فيها الاستثمارات الأمريكية بكثافة، وتمدد المصـــالح الأمريكية فيها عوامل الاضطرابات والنزاعات الإقليمية التي تســـهل التـــدخل الكـــوبي السوفيتي"[٤٤].

ونخلص إلى القول على ان برامج المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكيـــة تستهدف إيجاد مواقع قوة عسكرية لها في الدول النامية ومنها القارة الأفريقيـــة، وتطبيـــق برامج السيطرة الاقتصادية على الثروات، ونشر الثقافة الأمريكية، وابقاء الصناعة والزراعة متخلفة فيها. والعمل على التقليل من فرص هيمنة الاتحاد السوفيتي عليها.

سابعاً – عوامل يقظة القومية الأفريقية :

سيطر الاستعمار الأوروبي على القارة الأفريقية وحاول السيطرة علـــى المجتمـــع الأفريقي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وقد نجح في ذلك إلى حد كبير وأمـــن مصـــالحه،

ولكنه في الوقت نفسه كان يهيأ بأساليبه المتوحشة، وبصورة غير مباشرة، ومن حيث لا يدري، أسباب نهوض الحركة القومية الأفريقية التي بدأت بالنمو التدريجي على مر السنين وفي ظل السيادة الاستعمارية، وعلى الرغم من محاولة الدول الاستعمارية الإبقاء على تركيب المجتمع القديم المتخلف، بحجة الحفاظ على العادات والتقاليد، لكنها اضطرت إلى تطوير بعض عناصره الرئيسية بطرق غير مباشرة ومن خلال الوسائل الاقتصادية والسياسية، والتي أسهمت في تقويض أركان المجتمع القديم، لذلك وجد المستعمرون أنفسهم في النهاية أمام نتائج و اتجاهات متناقضة، فقد وجدوا ان المجتمع الجديد بدأت تظهر فيه حركة واعية وتنغرس بينه أصول مجتمع حديث يفضي في النهاية إلى يقظة فكرية ووعي سياسي. ويمكننا إيجاز أهم الوسائل المباشرة وغير المباشرة لعوامل اليقظة القومية في القارة الأفريقية وهي :

- الإرساليات التبشيرية المسيحية: وهي إحدى وسائل الاستعمار للتغلغل في القارة تحت ستار نشر المسيحية ومثلها العليا ونشر اللغات الحديثة والعمل على تحويل اللغات المحلية غير المكتوبة إلى لغات مكتوبة، لذلك أوجد المبشرون طبقة أفريقية من المبشرين والمعلمين والصحفيين ورجال الأعمال والمحامين والكتبة الذين أسهموا في نشر الوعي الفكري والقومي.
- يمثل الإسلام الثقل المتحدي للأيدلوجية الاستعمارية والمجال الذي يتم من خلاله التعبير عن الخلاص المقبل من الظلم والاضطهاد، وكانت الحركة المهدية قد أقضت مضاجع الحكومات الاستعمارية في غربي أفريقيا والسودان والصومال، لان الإسلام يمثل الجانب الديني للثقافة التي تقوم عليها العروبة، وفكرة السلفية والطرق الصوفية لها دور بارز في السياسة الوطنية سواء في مصر أو السودان أو المغرب أو مناطق الغرب الأفريقي.
- وكان تواجد الإرساليات التبشيرية وسيلة لاستثارة النزعة الإسلامية و بالذات في الشمال الأفريقي وأفريقيا الغربية عموما.

- ان انتشار الكتابة من قبل المبشرين لغرض قراءة الكتاب المقدس دور كبير في خلق وعي ثقافي أفريقي.

- خلق طبقة من المتعلمين لتسيير أمور النشاط الإداري والاقتصادي وبمرور الزمن تمكن هؤلاء من التخلص من زمام التعليم المحدود والاستزادة منه في الخارج.

- ظهرت ردة فعل شديدة لدى المثقفين في المستعمرات الفرنسية أو الإنكليزية أو في المستعمرات الأخرى نتيجة لتعالي الرجل الأبيض عليهم.

- نتيجة للتطور الاقتصادي في القارة، ظهرت طبقة العمال وتجار المفرد والموزعين فأخذت الرابطة بين هؤلاء تقوى وهي (رابط المصلحة المشتركة) والذي تفوق على رابطة القبيلة السابق، واصبح الفرد يحاول الحفاظ على وسائل رزقه وأمنه، فقل ارتكانه إلى الحروب القبلية وهذا عامل مهم قادهم إلى تبني الفكرة القومية.

- انتشار شعور الحرمان من الوظائف بين فئة المثقفين الأفارقة والإحباط الذي كانت تشعر به الطبقات المتعلمة في عموم القارة بسبب هيمنة المستعمرين على إدارة شؤون بلدانهم.

- قيام منظمات الشباب وروابطهم واتحاداتهم والجمعيات الاثنية وجمعيات الخريجين وغيرها من الحركات المنظمة، عقب الحربين العالميتين الأولى والثانية، على الرغم من إعلان برامجهم غير السياسية بالعمل على تحقيق الحقوق المدنية وحقوق الإنسان، لكن كان لها دور عظيم في تهيئة الأفكار القومية في جميع المستعمرات بصرف النظر عن أوضاعها الدستورية.

-كما كان لإنشاء النقابات المهنية وقيام الأحزاب السياسية ونتاج المفكرين والأدباء دورها الكبير في النضال الوطني.

- زيادة اتصال القارة الأفريقية بالعالم الخارجي ولاسيما مع أوروبا إبان الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها، ومشاركة الأفارقة في هذه الحرب، التي كانوا يتوقعون مكافأتهم على هذه المشاركة، بمنحهم المزيد من الحقوق والقدر الأكبر من المشاركة في إدارة بلدانهم، والذي زاد في قوة هذا الشعور المبادئ الديمقراطية وحق تقرير المصير التي أعلنها ويلسن، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

- أثارت الحرب العالمية الأولى آمال الصفوة المتعلمة في الحصول على فرص أوسع للاندماج في عملية التنمية في مجتمعاتهم، إلا انه مع توطيد أركان الوضع الاستعماري كحقيقة واقعة فقد وجدوا أن آمالهم قد حد منها أو أحبطت، لاسيما وأنهم عوملوا بصورة أدنى بالمقارنة مع الموظفين الأوروبيين.

- لقد تنوعت أدوات مهاجمة الاستعمار في فترة ما بين الحربين، وقلت إلى أدنى حد التمردات والانتفاضات التي كثرت في الفترة السابقة، وبدلا من ذلك فقد استخدم الوطنيون الصحف والمجلات والكتب والنشرات والعرائض والمواعظ الدينية في المساجد، وأصبحت الصحف الوطنية باللغتين الوطنية والأجنبية- وبشكل خاص- أداة حيوية لنشر أراء التنظيمات السياسية والاجتماعية. وأدت دورها في نشر الوعي الوطني.

- كان للمؤتمر الوطني دوره البارز أثناء انعقاد مؤتمر مناهضة الاستعمار في العاصمة البلجيكية بروكسل عام ١٩٢٧ من أجل تشكيل رابطة مناهضة الاستعمار من أجل الاستقلال الوطني، وحضر المؤتمر ١٨٠ مندوبا من أوروبا الغربية وأميركا الشمالية والوسطى والجنوبية ومنطقة الكاريبي ومن آسيا وأفريقيا. وكان ممثلو أفريقيا هم: مصالي الحاج والحاج علي عبد القادر عن المغرب، ومحمد حافظ بك رمضان وإبراهيم يوسف عن مصر، وسنغور عن أفريقيا الغربية الفرنسية، وجومو كنياتا عن كينيا(٤٥).

- الأوضاع السيئة التي وجد الوطنيون الأفريقيون أنفسهم فيها خلال سنوات ما بين الحربين والتي تمثلت: بالحرمان من الحريات السياسية والاجتماعية، واستغلال الموارد البشرية والمادية لمصلحة الدولة المستعمرة، وغياب المرافق والخدمات التي يمكن أن تسهم في النهوض في المجتمعات المستعمرة سياسيا واجتماعيا، حين عجزت هذه الدول من إيقاف عملية التغيير، اتخذت إجراءات تحد من التطور وإعادة توجيهه ليخدم مصالحها في استمرارية سيطرتها الاستعمارية.

- ومما زاد في اختمار الوعي السياسي وتعزيز النضال القومي بعد الحرب العالمية الثانية، مشاركة مئات الآلاف من الأفريقيين في ميادين القتال المختلفة، سواء في ليبيا أو في إيطاليا أو في ألمانيا أو في الشرق الأوسط. وأثبتت الحرب للأفريقي أن الرجل الأبيض ليس فوق مستوى البشر ومن الممكن مقاومته وطرده من بلادهم.

- وكذلك نجاح حركة تحرر العديد من شعوب القارة الآسيوية من السيطرة الاستعمارية فقد استقلت الهند والباكستان وسيلان وبورما ولبنان؛ وقامت الثورات في كل من مصر والعراق ضد الاستعمار، كان لها انعكاساتها الإيجابية على شعوب القارة الأفريقية، ولاسيما، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر، والتي تعد نقطة تحول كبير في سريان المد القومي وسرعته في القارة الأفريقية بحكم الموقع الجغرافي ولشخصية الزعيم الراحل جمال عبد الناصر.

- وللثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ طعم خاص لدى السياسيين الأفارقة، حيث وصل تأثير الثورة إلى عدد من المناطق التي تحكمها فرنسا، وساعدت على يقظة الأحزاب، وعجلت بموجة الاستقلال التي انتشرت في المناطق الأفريقية التي كانت تسيطر عليها فرنسا.

- تراجع الاستعمار عن سياسته الاستعمارية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أي سياسة مسايرة الاتجاه القومي العام، كان أمراً هيّأ للوعي سبل النمو حينما حاول المستعمرون

الحفاظ على مصالحهم الاستعمارية على أساس معالجة العلاقات المحطمة بينه وبين شعوب القارة، معالجة جزئية يسمح له في المزيد من الحقوق السياسية والثقافية كخطة تمكنه من البقاء على أساس كسب ثقة شعوبها.

- برز الوعي القومي بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح أكثر نضوجاً عما كان عليه فيما بين الحربين وذلك لبروز الكتلتين الشرقية والغربية والحرب الباردة بينهما وحملات الصحافة والإذاعة الموجهة ضد الاستعمار، وما رافقها من عقد المؤتمرات الوطنية والقومية في القارة والتي تطورت إلى قيام أحزاب سياسية وقيام الحركة القومية الشعبية.

- التغير العام في سياسة الدول المستعمرة تجاه شعوب مستعمراتها، أي محاولة التقرب من الشعب عن طريق زيادة عدد الأفارقة في التمثيل سواء في البلديات أو حق الانتخاب، و جميعها محاولات لكسب ثقة الشعوب والتمكن من إعادة السيطرة على القارة.

- إن منطق الأحداث بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كان يقضي وقوف الولايات المتحدة الأمريكية؛ بعد أن أصبحت زعيمة العالم الغربي، بجانب اتجاهات شعوب القارة ضد هذه الدول لتتمكن من كسب ثقتهم وبسط نفوذها السياسي والاقتصادي على حساب هذه الدول لتحل محلهم فيما بعد.

- بدأ الاتجاه القومي يقوى ويشتد في ظل اشتداد الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية حول القارة الأفريقية، فالتيار القومي هنا دخل في تسابق مع الاستعمار والضغط عليه حتى بدأ الاستعمار يرتد على عقبيه ويستسلم للأمر الواقع. وقد استفاد الأفارقة من الموقف الأمريكي في مناهضة الاستعمار، وذلك لعدم فسح المجال للاتحاد السوفيتي من ان يكون الوحيد في الميدان يدافع عن القضية الأفريقية .

- نشأة هيئة الأمم المتحدة و منظماتها الدولية كانت بداية مرحلة جديدة في مساندة الحريات ومعالجة قضايا الشعوب على الرغم من سيطرة الدول الكبرى عليها حيث

جاء في المادة الأولى من ميثاقها نص على " أن تنشر بين الأمم علاقات صداقة مبنية على احترام مبدأ المساواة في حقوق الشعوب ومنها حق تقرير المصير". و على الرغم من سلبياتها، بسبب هيمنة الدول الكبرى عليها، فإن المنظمة عموما مكنت الأفارقة من الإطلال على العالم بواسطة بعثات التحقيق ومنظمة اليونسكو عن طريق عقد اللقاءات الإقليمية، فبهذه الوسائل عملت المنظمة على دفع القضية القومية الأفريقية إلى الأمام.

- دور جامعة الدول العربية في تبني قضايا التحرر والاستقلال الوطني في القارة الأفريقية ومساندتها، عن طريق إصدار القرارات المؤيدة للمطالب الأفريقية من أجل الحصول على الاستقلال. وكذلك تعزيز التعاون مع الدول الأفريقية، وإنشاء مكاتب لها في القارة، وإيفاد المبعوثين للاتصال بالشخصيات الأفريقية.

- وهناك عاملا أساسيا ومهماً لتفتح الوعي القومي ودفعه إلى الأمام، هو بدء حركة الجامعة الأفريقية، ولاسيما مؤتمرات الجامعة الأفريقية منذ عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٢٧، لم تؤد إلى تدويل الكفاح الوطني ضد الاستعمار بوجه عام فحسب، بل إنها عززت إلى حد كبير وعي "السود" في جميع أنحاء العالم بمحنتهم المشتركة كجنس مستضعف ومقهور.

ثامناً– الرق في أفريقيا :

لابد من إثارة هذا الموضوع لأنه اقترن بأفريقيا من جهة، ولكثرة ما كتب فيه الغربيون مبررين ممارستهم لتجارة بني البشر ومعبرين عنه بتجارة الرقيق، محاولين إلصّاق كل ما هو سلبي في هذه التجارة على العرب.

كان الرق ولا زال حالة قهرية تفرضها إرادة أو سلطة أقوى ماديا أو معنويا على إرادة أخرى دونها، وقد يتعرض لهذه الحالة أي كائن بشري تحكمت فيه ظروف الحياة مهما كان لونه أو عرقه أو ثقافته أو موطنه. وهو نظام قديم قدم الحضارة الإنسانية، وعرفته المدنيات القديمة مثل آشور ومصر وفينيقيا والهند والصين والإغريق والرومان

واليهود والمسيحيون، ولكل ملة قواعدها الحاكمة لهذا النظام، وكان منشأ الرق عند هؤلاء جميعا هو أسرى الحرب. وبمرور الزمن وحتى العصر الحديث أصبح الرق وكأنه حكر على الزنوج الأفريقيين " السود"، وتم توظيف ذلك لاستغلاله ضد الإسلام الذي حرم الرق والعبودية على أمل أن يحد من تأثيره ويقدم خدمة مضاده له ومؤازرة لحركة الغزو الأوروبي الاستعماري في أفريقيا. بل والأهم من ذلك كله، وظفت مشاعر العداء التي أججتها جروح الرق واستخداماته القديمة والحديثة في نفوس الأفريقيين لكي تقف سدا منيعا بوجه رغائب التواصل الأفريقي العربي(٤٦).

وما يهمنا في هذا الموضوع هو أن نتتبع، بإيجاز، دور الأوروبيين في ممارسة الرق في أفريقيا وتحويله إلى تجارة تمارسه وكالات دولية متخصصة.

لم تظهر الحاجة إلى الرقيق في بداية الغزو الأوروبي للقارة الأفريقية، لأن الأوروبيين حين بدأوا التقدم التقني شرعوا في الدخول إلى العصر العلمي فكانوا يعاملون الدول الأفريقية باحترام كبير وذلك سببه عدم توازن القوة بين الجانبين، لكن هذا التوازن اختل حينما ازدادت قوة الأوروبيين، فبدأوا يتعاملون مع الأفارقة من مستوى أدنى وهو تعامل القوي للضعيف والسيد للمسود. فاستخدموا المواطنين الأفارقة بالأعمال الإجبارية سواء في داخل القارة أو خارجها، ولاسيما بعد اكتشاف العالم الجديد وظهور مستعمرات ازدهر فيها إنتاج السكر والتبغ كغلاة أساسية، فازداد الطلب عليهم وبأعداد كبيرة في جميع أنحاء أوروبا. ولأن مزارع السكر والتبغ كانت بحاجة إلى أعداد كبيرة من العمال، وهذه الأعداد توفر في أفريقيا لاستخدامهم كأرقاء وفي ظروف قاهرة، لا تتفق مع المبادئ الإنسانية، ولهذا لم يقتصر الأوروبيون على استعمار القارة والاستيطان فيها فحسب، بل حولوا الإنسان الأفريقي إلى سلعة تباع وتشترى في الأسواق التجارية.

لقد ازدهرت تجارة الرقيق في القرن السابع عشر ووصلت ذروتها في القرن الثامن عشر، وعموما يمكن القول إن تجارة الرقيق ارتبطت بنمو المزارع التجارية في جزر الهند

الغربية، وكان البرتغاليون أول من وضع أسس هذه التجارة، لاسيما وأنهم أول من كان لهم ممتلكاتهم الاستعمارية الساحلية في قارة أفريقيا، من أجل الحصول على المواد الخام والرقيق الأفريقي، وانتظمت علاقة البرتغاليين بالأفارقة بواسطة العلاقة المباشرة مع رؤساء القبائل مما أتاح لهم استرقاق البشر بقسوة واحتكار تجارته وتصديره إلى الأمريكتين، حيث أصبحت العاصمة لشبونة مركزا رئيسيا لتلك التجارة. ثم أعقبهم الأسبان في هذا المجال على الرغم من نشاطهم المحدود فيه لكنهم اعتمدوا في الأساس على الهولنديين الذين ظهرت منافستهم الشديدة للبرتغاليين في أواسط القرن السابع عشر حيث أسسوا شركة باسم شركة الهند الشرقية الهولندية.

لقد راجت هذه التجارة واشتد التنافس بين الدول الأوروبية للأرباح الطائلة التي حصلت عليها، فدخلت بريطانيا في هذا المجال، وأعقبتها فرنسا بواسطة شركاتها التي أنشئت لهذا الغرض تلك الشركات المعترف بها دوليا، وكانت الوجبة الأولى من الرقيق التي أرسلها البرتغاليون من ساحل غانا إلى أمريكا، قد وصلت هايتي عام ١٥١٠ ، وأرسلوا الوجبة الثانية إلى كوبا عام ١٥٢١[٤٧]. ولتعزيز الفائدة لابد لنا من ذكر أبرز الشركات الدولية التي تعاملت بتجارة الرقيق هي: شركة غينيا الفرنسية، وشركة وليام وميري الإنكليزية، وشركة البحر الجنوبي البريطاني، والشركة الأفريقية (فرنسية الجنسية)، والشركة البريطانية لتجارة ونقل الرقيق من غرب أفريقيا، وشركة السنغال الفرنسية لنقل الرقيق، وشركة جزر الهند الغربية الهولندية.

وكان تجار الرقيق الأوروبيون يعتمدون في الحصول على بضاعتهم على بعض الملوك الأفارقة الذين قاموا بدور الوسطاء والذين نشطوا في هذه التجارة، وشجعوها وكانوا يبيعون أسرى الحروب، لان الصراع كان قائماً بين الممالك الأفريقية لاسيما بين داهومي والاشانتي والصراع بين ممالك اليوروبا نفسها[٤٨]، وفضلاً عن وجود آخرين، ليس لهم علاقة بالحروب، ولكن هدفهم كسب المال عند بيعهم لهؤلاء البشر، كما لعبت

الحكومات الأوروبية دورا كبيرا في تشجيع العاملين على ظهر السفن لنقل المزيد من البشر، حيث كانت تقدم لهم مكافأة نقدية تشجيعية على عملهم. فالحكومة الفرنسية مثلاً كانت تدفع للعاملين على ظهر سفن الرقيق، مكافأة على كل شخص يصل إلى مستعمراتها في جزر الهند الغربية[٤٩]. وعلى كل حال ، فقد ارتبط التطور الحقيقي لتجارة الرقيق بنمو المزارع التجارية الواسعة في العالم الجديد.

وبمرور الوقت أصبحت أعداد الرقيق شحيحة، إما لنقص في الأعداد المطلوبة أو تهربا من تسليم أنفسهم، فكان مأمورو الحكومة يضرمون النار في القرية التي لا تقدم العدد المطلوب، وعند هروب الناس من النار يحيطهم الرجال المسلحون ويأخذون منهم العدد الممكن منهم، وفي أحيان أخرى تكلف الدولة المستعمرة بعض المتعهدين، وعادة ما يكون المتعهد شيخ قبيلة أو رجلا ذا نفوذ، فيأخذ هؤلاء الناس قسرا ويباعون رقيقا. وكان يؤخذ الرقيق على شكل مجموعات عند الشحن فيهم الرجل والزوجة والأولاد، الذين هم دون سن العاشرة، وأحيانا أطفال دون سن الثالثة من العمر[٥٠].

ومن المعروف لدينا أن أعداداً كبيرة من هؤلاء البشر كانوا يموتون أثناء تجميعهم، هذا فضلا عن ظروف النقل القاسية على ظهر السفن بعد شرائهم فكانت توضع الأغلال في أيديهم في المراكز المخصصة لهم ويتم وشمهم، ناهيك عن الحالة غير الإنسانية التي يلاقونها من التجار وربابنة السفن، فضيق المساحة المخصصة للفرد الواحد، وسوء التغذية، وعقوبات الضرب لمن يخالف الأوامر أو يحاول التمرد للتخلص من حالته السيئة، كانت تؤدي إلى وفاة الكثيرين من هؤلاء، وبلغت نسبتهم في الأعوام ١٧٤٦-١٧٧٤ ٥%، لذلك لم يصل إلى العالم الجديد إلا أشد الرقيق قوة ومقاومة.

واستمر شحن الأفارقة من أماكن سكناهم بالقوة بأعداد كبيرة حتى باتت تظهر مناطق بالكامل خالية من السكان بل وقبائل بأسرها قد اختفت. وهناك إحصائية توضح حجم الصادرات من الرقيق من غرب أفريقيا إلى: بريطانيا(٢،٠٠٩،٧٠٠) مليون إنسان، وإلى فرنسا(٦١٣،١٠٠) إنسان، وإلى البرتغال(٦١١،٠٠٠) إنسان[٥١].

من هذا نلاحظ النشاط الذي بذله الأوروبيون في تجارة الرقيق من أجل الربح الهائل الذي أضحت تدره عليهم، لارتباطه القوي بنمو المزارع التجارية، ومع أن العرب وأقوام أخرى مارسوا هذه التجارة لكن معظم المصادر الأوروبية تشير بنفسها على أن ممارسة العرب لهذه التجارة كانت أخف وطأة بكثير مما حصل على يد الأوروبيين. وبدأت تظهر أراء الأوروبيين في كتاباتهم ،حين وصف بازل دافيدسون دور العرب في تجارة الرقيق قائلا: " لم تكن تجارتهم الرقيق، وقد اتخذت تكأة لرميهم بكل منقصة بابشع من تجارة الأوروبيين... ولعل من محا مد العرب في هذا الموضوع أن العلاقة بينهم وبين رقيقهم كانت إنسانية لحد بعيد"(٥٢).

لقد حصل الأوروبيون على أرباح هائلة من هذه التجارة التي ارتبطت ارتباطاً قوياً بنمو المزارع التجارية الواسعة، ولهذا استمرت تجارة الرقيق وظل الأفارقة يتعرضون لحملات جمع منظمة تقوم بها الشركات الأوروبية المعنية بتشجيع ودعم من حكوماتها حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حينما ارتفعت الصيحات لإيقاف هذه التجارة البشعة غير الإنسانية، كل حسب دوافعه.

إن الذي كشف وجه حكومة بريطانيا التعس ودورها في ممارسة تجارة الرقيق هو ما تفوه به وزير مستعمراتها بكل وقاحة ردا على أصوات المنادين بالحد من تجارة الرقيق حين قال: " إننا لا نسمح بأى حال بعرقلة هذا النشاط الذي ثبت أنه عظيم الفائدة لشعبنا". ويستنتج البعض من هذا التصريح ومن تصريحات غيره من المسؤولين الأوروبيين من أن هذه التجارة وما حققته من أرباح هائلة تعد من الأسباب الرئيسية التي مكنت الدول الأوروبية من القيام بثورتها الصناعية وبالتالي دفعت الاستعمار الأوروبي إلى الغزو والاندفاع نحو أعماق أفريقيا للبحث عن الخامات الأولية والرقيق(٥٣).

وكما أشرنا عن تعالي الصيحات الإنسانية" كما يدعون"، المضادة لتجارة الرق، والتي تخفي وراءها أهدافها الاستعمارية في أفريقيا، منذ أواخر القرن الثامن عشر للضغط

على الحكومات الأوروبية من أجل سن قوانين لتحريم هذه التجارة وإيقافها والقضاء عليها عالميا، فتألفت في بريطانيا عام ١٧٨٣ جمعية مكافحة الرق، توج عملها بصدور قانون إلغاء الرق في بريطانيا عام ١٨٠٣. وفي الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٠٧، وفي البرتغال صدر قانون يحرم تجارة الرقيق في مستعمراتها عام ١٨١٥، وفي فرنسا عام ١٨٦٤.

لا ينكر أن حركة إلغاء تجارة الرقيق كانت ذات فائدة جلية حيث حررت أعداداً كبيرة من العبيد الموجودين خارج القارة الأفريقية، وبالذات في بريطانيا وأمريكا، فقد اتخذ البريطانيون من سيراليون مقراً للأفارقة المحررين العائدين إلى القارة، وحين اختار الأمريكان ليبريا عام ١٨٢١، لتكون موطنا للرقيق الأمريكيين المحررين.

ومع هذا نضع بين يدي القاريء الكريم إحصائية توضح نمو تجارة الرقيق مع نمو مزارع التبغ والسكر في المستعمرات في العالم الجديد وما تدره من أرباح على الأوروبيين، فوصلت الأرقام إلى متوسط سنوي يتجاوز مائة ألف، بل وحتى بعد انسحاب البريطانيين والفرنسيين من تجارة الرقيق لم يتناقص كثيرا عدد الأفارقة الذين يباعون في الأسواق، كما يتضح لدينا من الأرقام التالية[٥٤]:

السنة : من- إلى	عدد الرقيق بالآلاف
-١٧٨٨	١٠٠٠٠٠
-١٧٩٨-١٨١٠	٨٥٠٠٠
-١٨١٠-١٨١٥	٩٣٠٠٠
-١٨١٥-١٨١٩	١٠٦٠٠٠
-١٨١٩-١٨٢٥	١٠٣٠٠٠
-١٨٢٥-١٨٣٠	١٢٥٠٠٠
-١٨٣٠-١٨٣٥	٧٨٥٠٠
-١٨٣٥-١٨٤٠	١٣٥٠٠٠
-١٨٤٠	٦٤٠٠٠

١٨٤١-	٦٥٠٩٧
١٨٤٢-	٢٨٤٠٠
١٨٤٣-	٥٥٠٦٢
١٨٤٤-	٥٤١٠٢
١٨٤٥-	٣٦٧٨٥
١٨٤٦-	٧٦١١٧
١٨٤٧-	٨٤٥٣٦

ويعلل بانيكار أن أحد أهم أسباب انخفاض عدد بيع الرقيق في الأسواق هو أن الأسطول البريطاني في القرن التاسع عشر كان يتجول على طول ساحل أفريقيا الغربي لمنع هذه التجارة.

أما أهم أثار التغلغل الأوروبي على ساحل أفريقيا كان ظهور طبقة من المولدين والمسيحيين الوطنيين، فضلا عن ظهور طبقة من أمراء التجارة الوطنيين، وكذلك حصر قوة الدولة بأكملها للحصول على الرقيق، والنتيجة الأخرى هو انعدام حافز التنمية في مجالات الإنتاج، وهكذا تم قتل الحوافز وإعاقة التنمية الصناعية والزراعية في القارة. وكانت النتيجة الأخيرة لوجود الأوروبيين في أفريقيا هو الإحساس العام بعدم الأمن والأمان والاستقرار، لأن المواطن الأفريقي أصبح مذعورا خائفا من القبض عليه من قبل جيرانه وبيعه في سوق الرقيق، وفقدان الشعور بالأمن معناه انعدام قيام المجتمع، فأصبح الأفريقي يعيش ليومه ، وكان لهذا الإحساس أثره السلبي في بناء المجتمع الأفريقي.

هوامش الفصل الثالث :

١- ك. مادهو بانيكار ، الوثنية والإسلام ، (ترجمة) ، أحمد فؤاد بلبع ، المجلس الأعلى للثقافة ، (د.ت) ، ص٢١١.

٢- عبد الملك عودة ، السياسة والحكم في افريقيا ، الفاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٦٠ .

٣- بانيكار ، ص٢٢١ .

٤- لمزيد من المعلومات انظر : شوقي الجمل ، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ط٢ ، ص١٣٥-١٣٨.

٥- ج.ن.أوزويغوي ، "تقسيم افريقيا وغزوها على يد الاوروبيين : نظرة عامة" في تاريخ أفريقيا العام ، ١٩٩٠ ، م٧ ، ص٤٠.

٦- جمال حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرر ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص٧٠.

٧- الجمل ، ص١٤١.

٨- المرجع نفسه ، ص١٤٢-١٤٣.

٩- للاطلاع على المزيد من المعلومات انظر : أوزويغوي ، "تقسيم افريقيا .." ، ص٤٤-٤٦.

١٠- انظر : سليمان حزين ، صفحات من تاريخ الاستعمار ، وزارة الثقافة والارشاد القـــومي ، (د.ت) ، ص٨١.

١١- أوزويغوي ، ص٤٤.

١٢- حول الشركات ودورها واعمال الاستغلال الذي مارسته انظر : محمد صفي الدين ، أفريقيا بين الدول الاوروبية ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص١١١-١١٢ ؛ حمدان ، ص١٤٧-١٤٨.

١٣- أوزويغوي ، ص٤٨.

١٤- بانيكار ، ص٢١٩.

١٥- انظر : باسيل ديفستون ، لمحات من تاريخ أفريقيا ، ترجمة ونشر مركز البحوث والدراسات الافريقية ، سبها ، (د.ت) ، ص٨٥-٨٦ ، غي دوبشير ، تشريح جثة الاستعمار ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص١٣٥.

١٦- حول وصول العرب والإسلام إلى ساحل أفريقيا الشرقي وظهور الحكم العربي هناك انظر : أمين توفيق الطيبي ، الحبشة عربية الأصول والثقافة ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، ١٩٩٣، ص١٤٦-١٤٩.

١٧- الجمل ، ص١٧٦-١٧٨.

obeikandi.com

١٨- صفي الدين ، ص١٧٧ .

١٩- Jackson,H.C.,Sudan Days and Ways,London,1954P .14

٢٠- Johnston, H.H., A History of The Colonization of Africa , Cambridge , 1913, p . 131

٢١- عبد الله عبد الرزاق ابراهيم وشوقي الجمل ، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص١٣١-١٣٤.

٢٢- W.L.Langer, The Diplomacy of Imperialism, 2nd edn,Alfred, A.Knopf, New York 1951 , pp . 574 577 .

٢٣- D.H.Nicholson, A History of the Anglo-Egyptian Sudan, Unpublished PhD thesis, University of Wisconsin, 1935 , p . 1 .

٢٤- H.c.Jackson, Sudan Days and Ways,MacMillan,London, 1954 p .14

٢٥- انور مولود ذيبان ، افريقيا والصراع العربي الاسرائيلي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، ١٩٨٦، ص٢٨.

٢٦- الجمل ، ص٥٥٩-٥٦٠.

٢٧- Hoskins,H,L.British Routes To India , New York , 1928 , p . 7 .

٢٨- Benneyt , G.Keny a , Nairobi, 1963 , p .7 .

٢٩- لمزيد المعلومات انظر : Keltie , J , S., The Partition of Africa , London, 1895 , pp . 114 118

٣٠- جندي وملاح من أصل ايرلندي وعمل صحفيا في صحيفة النيويورك هيرالد تريبون الأمريكية، وقام بعدة رحلات إستكشافية في أفريقيا ١٨٧٣. انظر: الجمل، ص١١١-١١٧.

٣١- انظر :عبد الله عبد الرزاق وشوقي الجمل ، تاريخ افريقيا .. ، ص١٦٧.

٣٢- لمعرفة تفاصيل مادار في المؤتمر انظر :
CROWE , S ,E ., THE BERLIN WEST AFRICAN CON FERENCE 1884 1885 , LONDON , 1942

٣٣- زاهر رياض ، استعمار افريقية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥، ص٧٥.

٣٤- Taylor,A.,Germany First Bid for Colonies ,London, 1938 , p . 5 .
في الجمل ، ص ٤٠٧-٤٠٩.

٣٥- لمزيد من المعلومات أنظر : م. كراودر ، " الحرب العالمية الأولى ونتائجها " ، تاريخ افريقيا العام ، م٧ ، الفصل الثاني عشر .

٣٦- انظر : أوزويغوي ، تقسيم افريقيا .. نص٥٧-٦٣.

٣٧- عبد الرزاق مطلك الفهد ، حركة التحرر الوطنية الأفريقية ، منشورات مكتبة بسام ، الموصل- العراق ، ١٩٨٥ ، ص٢٩.

٣٨- Congressional Record , May 25 , 1967 , p . s 7483 .
نقلا عن أندرية أوزادفسكي ، الولايات المتحدة الامريكية وأفريقيا ، (ترجمة) ، عماد حاتم ، مركز البحوث والدراسات الافريقية ، ليبيا ، (د.ت) ، ص١٧.

٣٩- المرجع نفسه ، ص١٨.

٤٠- John Kennedy , The Strategy of Peace , new York , 1961 , p ., 159 .
نقلا عن أوزادفسكى ، ص١٩.

٤١- المرجع نفسه ، ص٢٠.

٤٢- الفهد ، ص٣٣.

٤٣- أوزادفسكى ، ص٥٠.

٤٤- ابراهيم خليل احمد وعوني عبد الرحمن السبعاوي ، تاريخ العالم الثالث الحديث ، منشورات مكتبة بسام ، الموصل- العراق ، ١٩٨٩ ، ص٥٩.

٤٥- مجيد حميد يونس الحمداني ، القوى السياسية وأثرها في الجزائر ١٩٣٠-١٩٤٥ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٩٧ ، ص٨٨.

٤٦- علي عبد الله الخاتم ، " الاطار التاريخي للعبودية والرق " ، مجلة الدراسات الأفريقية ، السنة الرابعة ، عدد٤ ، ديسمبر ١٩٩١، (سيها) ، ص٨٥-٨٦.

٤٧- الجمل ، ص١٣٩.

٤٨- بانيكار ، ص٢٣٠.

٤٩- محمد عبد الغني سعودي ، قضايا أفريقية ، الكويت ، ١٩٨٠ ، ص٩٧.

٥٠- الفهد ، ص٣٦.

٥١- انظر : المرجع نفسه ، ص٣٩ ؛ الجمل ، ص١٤١.

٥٢- بانيكار ، ص٢٣١.

٥٣- الجمل ، ص١٤٢.

٥٤- بانيكار ، ص٢٣٤.